ولما كان للتجريد وللعلاقات النظرية كلّ هذه الأهمية في تأسيس كلّ معرفة علمية، كثيرا ما تترجم المقابلة بين اللسان والكلام بالمقابلة بين الشكل النظري والإنجاز العيني. ولا غرابة إذن أن ينزع اللّغوي أو النحوي في دراسة لسان ما إلى الاهتمام بالظواهر المطّردة أو القياسيّة التي يمكن صياغتها صياغة نظريّة في شكل قواعد مقتضبة، ويعزف عن الظواهر الشاذّة أو الفردية. وقد حدس بذلك ابن أبي إسحاق لما قال: عليك بباب يطّرد وينقاس. ولما كان الأمر على ما بيّنا لم يكن من الصواب أن يتّهم إبراهيم مصطفى النحاة العرب بأنّهم يرفضون بعض الأساليب العربيّة إخلاصا منهم لفلسفتهم النحويّة كما هو شأن رفضهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه. فهذا الرفض يعني في الحقيقة تبجيلا للظواهر المطّردة القياسية في اللسان العربي وليس ذلك تحكّما منهم [1].

أمّا المظهر الآخر من مظاهر التجريبية الناتج عن عدم تمييز إبراهيم مصطفى بين اللسان والكلام فيتمثّل في مطالبة النحاة العرب بالجمع بين دراسة الأساليب وعلم المعاني وبين نظريّة الإعراب دون أن ينتبه إلى فائدة الفصل الذي أقامه النحاة العرب والذي مكّنهم من حصر مجال دراستهم، وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محدّدة، ودون أن يقترح إطارا نظريا أفضل يسمح بتوسيع مادّة الوقائع المدروسة مع المحافظة على التناسق النظري الموجود في الإطار النظري الأقلّ طموحا [2].

2 - أما الخطأ الثاني فهو الاستعمال المطمئن لمتصور حدسيّ كان لتطوّر علم اللّغة الفضل في التنبيه إليه والاحتراز من استعماله استعمالا غير مدقّق. ونقصد بذلك متصوّر المعنى [3].

---

1 انظر ص 30 من المرجع نفسه.

2 انظر بحث الأستاذ المهيري على هامش قراءة التراث النحوي ص 335.

3 انظر في هذا العمل الفقرة الخاصة بهيلمسليف القسم 2 الفقرة 11 - 2 - 1.